الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Goverance and its role in achieving sustainable development

إعداد

د / عبدالرؤف أحمد الحنفي

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

Dr / Abd elraouf Alhanafy

Economics and public finance teacher

الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الملخص العربي :

تهتم الدراسة بحوكمة الإدارة وأثرها في مكافحة الفساد وتعرضنا في تلك الدراسة لمفهوم الحوكمة وأهدافها والمبادئ التي تقوم عليها وتعرضنا أيضا إلى ماهية الفساد وصوره وأسبابه وآليات مكافحته وكيف تسهم الحوكمة في مكافحة الفساد والحد من آثاره.

ثم تعرضت الدراسة بعد ذلك لدور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة وتطرقت الدراسة إلى ماهية التنمية المستدامة وأهم المبادئ التي تقوم عليها وكيف أن الحوكمة تسهم في تحقيق تلك التنمية عن طريق اتباع خطوات معينة للوصول إلى التنمية المستدامة المنشودة .

وخلص البحث الى مجموعة من التوصيات الهامة كان من بينها انه يجب تفعيل مبدأ الشفافية للعمل على مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامه وايضا ضرورة قيام الحكومة بفرض اجراءات لمكافحة بؤر غسيل الاموال وقيام البنوك بإجراءات تضمن الكشف عن الاموال المنهوبة من عمليات فساد وردها الى مصادرها الاصلية بواسطة اجراءات قانونية تنظمها الدولة من خلال قوانين خاصة بذلك والعمل على سرعة تفعيل قرار الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م بشان استحداث قسمى المراجعة الداخلية والحوكمة واصدار منشور يوضح الاجراءات العملية لتطبيق القرار والجزاء المترتب على عدم الالتزام به .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة – الإدارة الرشيدة – أهداف ومبادئ الحوكمة – مكافحة الفساد – التنمية المستدامة.

Abstract

The study is concerned with the governance of administration and its impact on combating corruption. It deals with the concept of governance, is objectives and the principles on which it is based. It also deals with the nature of corruption, its different forms, its causes and mechanisms to combat it and how governance contributes to combating corruption and limiting its effects.

The study then exposed the role of governance in achieving sustainable development. The study also touched on what sustainable development is, the most important principles on which it is based, and how governance contributes to achieving that development by following certain steps to reach the desired sustainable development.

The research concluded with a set of important recommendations, including that the principle of transparency must be activated to work to combat corruption and achieve sustainable development, as well as the need for the government to impose measures to combat hotbeds of money laundering, and for banks to take measures to ensure the detection of looted funds from

corruption operations and their return to their original sources through legal procedures. The state regulates it through special laws for that, and work to quickly activate the decision of the Central Agency for Organization and Administration No. 54 of 2020 AD regarding the creation of the internal audit and governance departments and the issuance of a publication explaining the practical procedures for implementing the decision and the penalty for non-compliance with it.

Key words:

Governance – Good governance – Goals and principles of governance – Combating corruption – Sustainable development.

مقدمـــة

التعريف بموضوع البحث :

لا يمكن أن تحرز أي دولة تقدماً في كافة مناحي الحياة وأن تحقق التقدم والنمو والرخاء دون أن تتغلب على كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك ولما كانت التنمية المستدامة هدف قومي لأية دولة ولأي شعب كان لابد من التعرض لعنصر أساسي وهام جداً لتحقيق تلك التنمية ألا وهو ما يُعرف بالحوكمة أو الإدارة الرشيدة والتغلب على كافة المعوقات والصعوبات التي تواجهها حتى يمكن تحقيق الهدف المنشود.

أهمية البحث :

تتحدد أهمية ذلك البحث في محاولة التصدي لمعوقات التنمية المستدامة وبصفة خاصة التصدي للفساد سواءً الذى يقع من الإدارة العامة في الدولة ويُقصد بها الأجهزة الحكومية الأجهزة الحكومية المختلفة أو الذي يقع من الأفراد أو المنظمات الخاصة أو دول أخرى.

الهدف من البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق معرفة أكثر عمقاً بماهية الحوكمة والتنمية المستدامة لما لها من آثار إيجابية على المجتمع ككل وتحقيق كافة متطلبات التنمية في كافة قطاعاتها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إشكالية البحث :

تتبلور مشكلة البحث في النقاط الآتية :

* ما هي طبيعة العلاقة بين الفساد والتنمية المستدامة؟

* ما هي أفضل الطرق لمكافحة الفساد؟

* ما هو دور الحوكمة في مكافحة الفساد؟

* ما هي الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق الحوكمة الفعالة؟

منهج البحث :

يعتمد البحث في دراسته على :

* المنهج التحليلي وذلك عن طريق عرض المعلومات وتحليلها والآثار المترتبة عليها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

* المنهج الوصفي وذلك عن طريق إيضاح بعض المفاهيم والتي تحتوي على تحليلاً كافياً للمعلومات والحقائق.

خطة البحث :

تنقسم الدراسة في هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين هما :

المبحث الأول : دور الحوكمة في مكافحة الفساد.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة وأهميتها.

المطلب الثاني : دور الحوكمة في مكافحة الفساد.

المبحث الثاني : دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : كيف تُسهم الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

- **خاتمة.**
- **نتائج.**
- **توصيات.**
- **مراجع.**

المبحث الأول

دور الحوكمة في مكافحة الفساد

تمهيد وتقسيم :

مما لا شك فيه أن تحقيق التنمية المستدامة هو الهدف المنشود لأي دولة وأي مجتمع وأن الوصول إلى تنمية شاملة في كافة القطاعات لأي دولة هو الهدف الأسمى وهو القضية الأساسية ومن المعلوم أن أي تحرك إيجابي له معوقاته وبناءً على ذلك جاء الفساد ليصبح أهم وأكبر تلك المعوقات فكان لابد من مكافحته ليس على مستوى الدولة فحسب ولكن على المستوى الدولي لما للفساد من آثار مدمرة على خطط الإصلاح والتنمية الاقتصادية التي تصبو إليها الدولة.

وبناءً على ما سبق كان إصلاح المؤسسات الحكومية والإدارة العامة في مجموعها الركيزة الأساسية لتحقيق تلك التنمية المستدامة باعتبار أن تلك الإدارة هي بؤرة الفساد الرئيسي الذي يقع من الأفراد العاملين بها لتحقيق مصالح خاصة وذلك في ضوء رؤية الدولة فيما يتعلق بالشفافية وكفاءة المؤسسات داخل الدولة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن العالم يسير بخطىً سريعة نحو التحول الرقمي والتطور التقني والتكنولوجي في كافة المجالات لتحقيق التنمية المستدامة وما يشهده العالم من صراعات علمية غير مسبوقة نتج عنه ظهور العديد من القيم والضوابط والمبادئ الحاكمة والمنظمة ومن بينها مفهوم الحوكمة[١].

(١) أ.د/ حسين عبده الماحي، حوكمة الشركات وقاية من الإفلاس، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٩م.

وتنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة وأهميتها.

المطلب الثاني : دور الحوكمة في مكافحة الفساد.

المطلب الأول

مفهوم الحوكمة وأهميتها

يعُد مفهوم الحوكمة أحد المفاهيم الأساسية التي تتبناها الدولة في العصر الحديث وذلك للقيام بخطوات إصلاحية تمنع وتحد من ظهور الفساد وانتشاره والمفهوم في ذاته يوجب إحقاق الحق وتعظيم دور العمل وإنجاز القرار المناسب في الوقت المناسب وتحديد المسئوليات وهو في مجموعه يعبر عن الإدارة الرشيدة(١).

وبناءً على ما سبق فإنه يجب أن نعرض بعض النقاط الأساسية في صورة مبسطة وإيجار غير مخل وذلك على النحو التالي :

* مفهوم الحوكمة.
* نشأة الحوكمة (نبذة تاريخية).
* أهمية الحوكمة.

(١) التطور التاريخي لحوكمة الشركات في مصر وسوريا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مقال بعنوان : (لماذا تُعد حوكمة الشركات هامة) أنظر الموقع الالكتروني .www.cipe-org

* الأسس التي تقوم عليها الحوكمة.

وذلك على النحو التالي :

مفهوم الحوكمة :

تُعرف الحوكمة بأنها أداة لمحاربة الفساد بكافة أشكاله الإداري والمالي والتنظيمي والسياسي(١).

وفي نهاية الثمانينات من القرن العشرين قدم البنك الدولى تعريفاً للحوكمة على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية.

وجاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الحوكمة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة وتسيير شئون الدولة على كافة المستويات(٢).

وأيضاً تُعرف الحوكمة بأنها أسلوب وطريق للحكم والقيادة أو بأنها الأنشطة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية(٣).

---

(١) مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات :
أنظر : https:www. oecd. org
https : www. cipe arabia. Org

(٢) د/ نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢ وما بعدها.

(٣) د/ محمد علي سويلم، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٠م، ص١١ وما بعدها.

وقد استقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ٢٠ مايو ٢٠٠٥م على اعتماد لفظ الحوكمة (حوكمة الشركات) بعد أن استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية(١).

ويُقصد بها أيضاً مجموعة القواعد والنظم التي تهدف إلى إقامة بيئة مناسبة للعمل في ظل سياسات متماسكة واتخاذ القرار والمحاسبة والجودة والتميز في الأداء.

ونرى من جانبنا أن الحوكمة هي فن إدارة السلوك المناسب لممارسة السلطة لتحقيق أعلى جودة في الأداء وصولاً إلى أفضل نموذج للإدارة الرشيدة.

نشأة الحوكمة (نبذة تاريخية) :

تبنت مصر فكرة الحوكمة وظهر ذلك واضحاً في المجال المصرفي حيث أن مصطلح حوكمة الشركات هو مصطلح حديث نسبياً يرجع إلى بداية التسعينات وقد أصبح محل نقاش فقد جاء في الدراسات القانونية والاقتصادية ورافق ذلك بدء الامتيازات المالية لكبرى الشركات وأهمها شركة أمازون وورد كوم(٢).

ولقد سعت الدولة لكي تدير النشاط الاقتصادي في ظل التطور التكنولوجي وفي حدود الأطر القانونية لكي تضمن التطبيق السليم ومن هنا سعت الدولة إلى إصدار قانون سوق المال المعدل وقانون الشركات الموحد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م وكذلك قانون الإفلاس الجديد رقم ١١ لسنة ٢٠١٨م بشأن إعادة الهيكلة والصلح الواقي للإفلاس وكذلك قانون الاستثمار رقم ٢ لسنة ٢٠١٧م فدور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد

(١) د/ نرمين أبو العطا، مرجع سابق، ص٢ وما بعدها.

(٢) د/ عبدالقوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢م، ص٢٠ وما بعدها.

ومراقبة أو متابعة تطبيقها ولكن يمتد ليشمل أيضاً تهيئة البيئة والمناخ اللازم لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من نظام الحوكمة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص وآخرين بما فيهم المواطنين.

ومن الجدير بالذكر أن هيئة الرقابة المالية قامت بتطوير الأوضاع التشريعية لشركات الأموال لأهيمتها في السوق المصري وشركات المساهمة بصفة خاصة وذلك حتى يتسنى لأصحاب المشروعات المختلفة تطبيقها في صورة شركات مساهمة وذلك في ظل الإدارة الرشيدة(١).

وقد قامت محاولات عديدة قبل ذلك لإبراز دور الإدارة الرشيدة قبل ظهور مصطلح الحوكمة في صور مختلفة وبمسميات عدة مثل الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية وغير ذلك من المسميات التي تهدف في النهاية إلى تطبيق الشفافية وتحقيق الإدارة الرشيدة.

ومن الجدير بالذكر أن من أهم المحاولات التي أدت إلى ظهور الحوكمة بمعناها الحالي هو القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤م والخاص بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة(٢) والذي نص في المادة الخامسة منه على ما يلي :

١- يختص الجهاز برسم سياسة الإصلاح الإداري وخططه واقتراح الوسائل اللازمة لتنمية ونشر الوعي التنظيمي والارتفاع بمستوى الكفاية القيادية والإدارية وكفاءة الأداء.

(١) د/ نجلاء السيد المشد، التأجير التمويلي للمنقولات، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، كلية الحقوق جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه ٢٠١٧م، ص٣٢ وما بعدها.

(٢) م٥ من القانون رقم١١٨ لسنة ١٩٦٤م والخاص بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

٢- إبداء الرأي الفني وتقديم المعاونة في عمليات التنظيم وتبسيط الاجراءات وتحسين وسائل العمل.

٣- وضع النظم الخاصة بالتفتيش والمتابعة للتأكد من سلامة وكفاءة أداء العاملين.

كما أن قانون هيئة الرقابة الإدارية[١] قد نص على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تختص الرقابة الإدارية بالآتي :

(١) بحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج بما في ذلك الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها.

(٢) متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها.

(٣) الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها.

ومن مظاهر تطور مبدأ الإدارة الرشيدة والتي عُرفت فيما بعد بالحوكمة إنشاء وزارة التنمية الإدارية التي اندمجت في بعض الأحيان مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفي أحيان أخرى اندمجت مع وزارة التنمية المحلية (الحكم المحلي سابقاً) وأحيان أخرى مع وزارة التخطيط والإصلاح الإداري والتي تبنت سياسة الحوكمة وأنشأت وحدة مركز الحوكمة بوزارة التنمية الإدارية قبل أن تنتقل هذه الاختصاصات إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة الاتصالات في يناير ٢٠٢٠م.

(١) قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤م نص المادة الثانية منه.

وبناءً على ما سبق يمكن النظر إلى الحوكمة على أنها الإدارة الرشيدة للمؤسسات العامة أو الخاصة من خلال قواعد ومعايير محددة سلفاً تضمن تحقيق أهدافها وخططها بكفاءة وفاعلية ونزاهة وعدل في إطار من الإفصاح والشفافية والرقابة والمساءلة.

وقد صدر أول إصدار لحوكمة الشركات عام ٢٠٠٥م وفي عام ٢٠١١م قام مركز المديرين المصري الذي أنشأ في عام ٢٠٠٣ بتحديث دليل حوكمة الشركات حتى يتماشى مع معدلات تطبيق الحوكمة في ذلك الوقت حرصاً منه على مواكبة أفضل مستويات وممارسات الحوكمة على المستويين الإقليمي والدولي وذلك تماشياً مع الممارسات الدولية.

وترجع أهمية الحوكمة إلى أنها تمثل مجموعة من المبادئ والقواعد والنظم التي تهدف لتحقيق التوازن بين مصالح العملاء والإدارة في المؤسسات المالية أو البنوك فحوكمة البنوك مراقبة للأداء من قبل مجلس الإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين[١] وهو ما سيأتي بالتفصيل عندما نتكمل عن أهمية الحوكمة.

وقد لعبت الدولة المصرية متمثلة في حكومتها والجهات المعنية (تشريعية ورقابية) دوراً رئيسياً في اتخاذ توجه أوضح لتطوير المنظومة التشريعية لحوكمة الشركات والحوكمة في مجال القطاع المؤسسي الخاص وذلك بشكل تدريجي وموضوعي يسمح بتطبيق كافة القواعد الواردة في الدليل المصري لحوكمة الشركات[٢].

(١) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ص٩ وما بعدها، وأيضا د/ هبه الطنطاوي الباز، التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية واستراتيجية تمثل البنوك في مواجهتها، رسالة ماجستير معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٦م، ص٣وما بعدها.

(٢) الدليل المصري لحوكمة الشركات، الإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م، ص٧.

أهمية الحوكمة :

تهدف الحوكمة إلى وضع قواعد ومعايير تحكم نشاط الإدارة في كل وظائفها بما يضمن تحقيق أهداف الوحدة الإدارية بكفاءة وفاعلية وجودة من خلال السيطرة والمرونة واستيعاب تغيرات البيئة الخارجية والداخلية مع تجنب الانحرافات أو كشفها والتدخل للقضاء عليها وضمان جودة المنتج ورضاء أصحاب المصالح (الجمهور) ونستعرض ذلك على النحو التالي :

(١) رفع الكفاءة : وهي القدرة على أداء العمل على الوجه الصحيح وتتحدد درجة الكفاءة من قياس نسبة المدخلات إلى المخرجات والبرنامج الكفء في الإدارة العامة هو الذي يساعد على تحقيق أهداف الإدارة أو خدماتها بأقل الموارد وبأعلى جودة[١] وذلك ليس بجديد أو غريب فقد نصت المادة (١٤) من الدستور على أن الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة.

(٢) تحقيق الفاعلية : وهي القدرة على تحقيق الأهداف من خلال بيئة العمل والموارد المتاحة[٢].

ويتم قياس الفاعلية من خلال قياس النسبة بين المخرجات الفعلية للمنظمة والمخرجات المتوقعة طبقاً لخطة المنظمة وعلى ذلك إذا كانت الكفاءة تقيس مستوى أداء الفرد في المنظمة فإن الفاعلية تقيس مستوى أداء المنظمة ككل.

(١) د/ رحمة أحمد عبدالشافي، الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية، ٢٠١٧م، ص٢٥٩.
(٢) د/ حمدي عبدالعظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، عام ٢٠١٧م، ص٣٤٩.

(٣) ضمان الجودة : وهي قدرة منتج أو خدمة أو عملية على تقديم القيمة المستهدفة منها[١].

وقد اتجهت المنظمات إلى عدة صور لإدارة الجودة من إدارات مراقبة الجودة ودوائر الجودة وفرق تحسين الجودة وحتى تطبيق إدارة الجودة الشاملة[٢].

ولا شك أن المعايير السابقة تؤدي إلى تطور الجهاز الإداري بالدولة إذ أنه يضم العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات ووحدات الإدارة المحلية فالجهاز الإداري في أي دولة هو القاعدة العريضة والأساسية حيث يؤدي تطوره إلى زيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية في كافة المجالات.

(٤) تجنب الانحراف : وهو معيار خطير وهام إذ بدونه تصبح المعايير الثلاثة السابعة غير ذات فاعلية لأن الانحراف عن القواعد والمعايير وأهداف المنظمة تهدد نجاح الإدارة في أداء دورها المنوط بها ولذلك فإن الرقابة لها أهمية قصوى في وظائف الإدارة حيث تستطيع الإدارة من خلال القواعد والمعايير المعدة سلفاً للمنظمة كشف أي انحراف والتدخل فوراً لمواجهته ومنعه وإعمال مبدأ المحاسبة ونأخذ منها الدروس المستفادة عند إعادة التخطيط مرة أخرى.

الأسس التي تقوم عليها الحوكمة :

مما سبق يتضح جلياً أن مفهوم الحوكمة يركز على تغيير دور الحوكمة من الانفراد في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات إلى المشاركة والتنسيق بين المشاركين في إدارة شئون الدولة وبالتالي تعد الحوكمة في القطاع العام أحد الأساليب

(١) د/ محمد محمد إبراهيم، الإدارة، الأصول، المبادئ العلمية، ط ٢٠٠٦م، ص٤٤٠.
(٢) د/ سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة الاعمال، ط ٢٠١٠م، ص٦٠.

التنظيمية والإدارية والتي تساعد الحكومات في تحقيق أمالها وأهدافها التنموية عن طريق إشراك المستفيدين من الخدمات العامة في إدارة شئون الدولة فهي تدعو إلى الشفافية والمصداقية والإفصاح بالتالي ينتج عن ذلك ثقة المواطن في الخدمات الحكومية المقدمة له.

ووضع البنك الدولي في طيات تعريفه للحوكمة الأسس التي تضمن تحقيق الحوكمة الرشيدة القادرة على إحراز التنمية المستدامة[١] وهي :

(١) إدارة القطاع العام.　(٢) المساءلة.　(٣) الإطار القانوني.

(٤) الشفافة وتوضيح المعلومات.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد وضع مبادئ تسعة لتحقيق الحوكمة الرشيدة وهي :

(١) المشاركة.　(٢) النظرة الاستراتيجية.　(٣) الفاعلية.　(٤) العدالة.

(٥) التجاوب.　(٦) سيادة القانون.　(٧) الإجماع.　(٨) الكفاءة.

(٩) الشفافية.

في حين أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وضعت ستة مبادئ لضمان تحقيق الحوكمة الرشدية وهي :

(١) الفاعلية والكفاءة.　(٢) الشفافية.　(٣) التجاوب وحسن الاستجابة.

(٤) المساءلة.　(٥) إمكانية التنبؤ بتوجهات السياسة العامة.

(٦) التمسك والترابط.

---

(١) د/ نرمين أبو العطا، مرجع سابق، ص٣.

ويعتمد هذا المعيار على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تكاملاً وتفاعلاً بين كافة شركاء التنمية وبذلك تظهر الحوكمة على أنها أداة لمحاربة الفساد بكافة أشكاله الإداري والمال والتنظيمي والسياسي(١).

وإذا نظرنا إلى تلك الأسس نجد مثلاً أن سيادة القانون عرفته الأمم المتحدة بأنه (مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة نفسها مسئولين أمام قوانين صادرة علانية وتُطبق على المجتمع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل وتتوافق مع المعايير والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان(٢).

وعلى ذلك فإن ذلك المبدأ يقتضي خضوع الجميع لحكم القانون أفراداً ومؤسسات حكاماً ومحكومين وتقوم سيادة القانون على مجموعة من الركائز(٣) أهمها تدرج القواعد القانونية، والفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة بينها، كفالة حق التقاضي.

وإذا نظرنا مثلاً إلى معيار كفاءة الأداء نجد أن المادة (٢٥) من قانون الخدمة المدنية تنص على أنه "تضع السلطة المختصة نظاماً يكفل تقويم أداء الموظف بالوحدة بما يتفق وطبيعة نشاطها وأهدافها ونوعية وظائفها" وهو النظام الذي يحدد أسس التقييم ومعايير قياس كفاءة الأداء(٤).

(١) مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات.
أنظر : https : www. oecd.org.
(٢) المركز اليمني لقياس الرأي العام، سلسلة أدلة الدولة المدنية، سيادة القانون ص٦.
(٣) د/ ثروت بدوي، تدرج القرارات الإدارية، ط ٢٠٠٧م، ص٨.
(٤) د/ سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، مرجع سابق، ص١٤٢.

وإذا نظرنا إلى مبدأ الإفصاح عن المعلومات والشفافية نجد أن الدستور قد نص[١] على أن (المعلومات والبيانات والاحصاءات والوثائق الرسمية ملك الشعب والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها كما يحدد عقوبة حجب المعلومات وإعطاء معلومات مغلوطة.

وهذا ما أكدته محكمة القضاء الإداري حيث ذهبت إلى أن (الحق في المعرفة هو حق من حقوق الإنسان التي تمثل أمراً بالغ الأهمية وأن تنظيم حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالتسويات التي تجرى على المال العام من شأنه تعزيز مبدأ الشفافية ويضمن طرقاً أفضل لإتمام هذه التسويات على أحسن وجه ويقضي على الفساد[٢].

وإذا نظرنا إلى مبدأ النزاهة نجد أن قانون الخدمة المدنية قد نص على أنه يشترط للتعيين في هذه الوظائف القيادية التأكد من توفر صفات النزاهة من الجهات المختصة على أن يستند الرأي بعدم توفرها إلى قرائن كافية وأسباب جدية[٣].

والنزاهة هي الشرف والأمانة والمهنية والتزام المساواة بين أصحاب المراكز القانونية المتماثلة ومحاربة الفساد والمحسوبية وتغليب المصلحة العامة.

---

(١) الفقرة الأولى من المادة ٦٨ من الدستور المصري.

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٩٤٣٩ لسنة ٦٧ق المجموعة الدولية للمحاماة والاستشارات القانونية، شبكة المعلومات القانونية العربية، مجموعة أحكام المحاكم العربية العليا.

(٣) المادة (١٧) من قانون الخدمة المدنية.

ومن مقتضيات تلك النزاهة حظر استغلال المناصب الرسمية أو الموقع الوظيفي في التربح من المهنة أو الوظيفة ولا يجوز للموظف العام أياً كان موقعه قبول أي منافع مالية أو هدايا أو عطايا أو أي أشياء ذات قيمة مالية إلى غير ذلك من أشكال المدفوعات غير القانونية مقابل أداء واجبه الوظيفي وسواء كان يشكل جريمة الرشوة المنصوص عليها في قانون العقوبات أو حتى لو لم تصل إلى هذا الحد طالما بقي الفعل متصفاً بأنه غير أخلاقي وغير مبرر.

وإذا نظرنا إلى مبدأ المساءلة فإنه يجب أن نعلم جيداً بأن واجب جهة الإدارة لا يقتصر فقط على النزاهة والإفصاح عن المعلومات بكل شفافية بل يمتد ذلك الواجب إلى ضرورة إحاطة أصحاب المصالح بكل أبعاد العملية الإدارية بما يمكنهم من مساءلة الإدارة عند انحرافها بالسلطة أو عند تراجع الجودة أو الكفاءة وذلك في إطار من مبدأ سيادة القانون وهكذا نرى أن جميع الأسس تعضد بعضها بعضاً وتعمل على تشكيل دائرة مترابطة الحلقات تقديراً للمواطن وتقديراً لأهمية كافة المعلومات لأصحابها.

والمساءلة هي أهم نتائج رقابة الإدارة على أعمالها وكذلك حق المواطنين في التظلم وفي الشكوى وتأكيد وتحقيق باقي قيم وآليات الحوكمة(١).

ومبدأ المساءلة هو الذي يعمل على إنجاح كافة المعايير الأخرى من الفاعلية والكفاءة والمشاركة والتجاوب والعدالة والنزاهة وتحقيق الشفافية وعدم حجب المعلومات إلى غير ذلك من المعايير الأخرى التي تتضافر في نهاية الأمر وتؤدي إلى نتيجة هامة جداً وهي أداء العمل وفقاً للمعايير والقواعد المتفق عليها وعدم انحراف جهة الإدارة عن أداء واجباتها على الوجه الأكمل والمنشود.

(١) د/ ماجدة عبدالشافي محمد، الإدارة المحلية في ضوء اللامركزية، رسالة دكتوراه، ص٢٧٥.

المطلب الثاني

دور الحوكمة في مكافحة الفساد

للفساد مفهوم اقتصادي واجتماعي وذلك شيء بديهي حيث أن علم الاقتصاد أحد فروع علم الاجتماع لذا كان من الطبيعي أن يكون الفساد ضار جداً بالمجتمع وهو يمثل أكبر معوقات التنمية فهو لا يهدد نتائجها فحسب بل يحول دون تحققها ابتداءً الأمر الذي يحتم أن تكون مكافحته من أهم أولويات الدولة وهو فعل مجرم قانوناً وتتعدد أشكاله في صورة جرائم تسمى بالجرائم الاقتصادية[1]. وسوف نتناول في هذا المطلب النقاط الآتية:

(١) ماهية الفساد وصوره المختلفة.

(٢) أسباب الفساد.

(٣) آليات مكافحة الفساد.

(٤) أثر الحوكمة في مكافحة الفساد.

*** ماهية الفساد وصوره المختلفة :**

الفساد لغة هو تغير الشيء عن أصله أو فقدانه لأحد شروط صحته بما يترتب عليه إحداث أثر خلاف المرجو منه.

والفساد اصطلاحاً (استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة).

---

(١) لطفي الأزهري، الفساد الاقتصادي، مفهومه وأسبابه وآثاره، ندوة الفساد الاقتصادي، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي، ٢٢-٢٣ مارس ٢٠٠٠م جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل، ص٤.

وقد قسم أحد الباحثين[١] الفساد إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر من خلالها أو من حيث المعيار المتخذ أساساً للتقسيم وقد اختار معيارين للتفرقة :

(أ) المعيار الأول : ينظر إلى الفساد من حيث حجم المقابل والمكانة الوظيفية للقائم به أو من حيث الخطورة إلى فساد صغير وفساد كبير :

١- **الفساد الصغير :** هو الذي يقوم به صغار الموظفين والمسئولين، وغالباً ما يكون المقابل فيه ضعيفاً.

٢- **الفساد الكبير :** وهو ما يقوم به كبار الموظفين والمسئولين وغالباً ما يكون المقابل فيه كبيراً.

(ب) المعيار الثاني : يُنظر إلى الفساد من حيث طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد أو من حيث المظهر إلى فساد إداري وسياسي والفساد الاقتصادي والأخلاقي :

١- **الفساد الإداري :** ويُقصد به الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة للموظف كاستغلال معدات وأدوات العمل لغير المصلحة العامة[٢].

٢- **الفساد السياسي :** يُقصد به استغلال النفوذ السياسي لشخص أو حزب لتحقيق مكاسب سياسية مثل تزوير الانتخابات للبقاء في السلطة أو تفضيل بعض الأشخاص بسبب انتماءاتهم السياسية وتعيينهم في المناصب.

---

(١) د/ حسين محمود حسن، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر "دراسة تشخيصية تحليلية" بحث ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوي بعنوان (استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد) يوليو ٢٠١٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ٢٠١١م، ص٣٧-٣٨.

(٢) د/ عطية حسن أفندي، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، بحث مقدم لندوة الفساد والتنمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م، ص٥٣.

٣- **الفساد الاقتصادي :** ويمكن تعريفه بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه الموظف العام أو الخاص والذي يؤدي إلى إحداث ضرر عام أو خاص يضر باقتصاديات الدولة لا يتماشى مع مقتضيات وأخلاق الوظيفة بقصد تحقيق منفعة شخصية سواءً كانت مادية أو معنوية، نقدية أو عينية[١].

وأهم المخالفات التي تتم في ذلك المجال هي :

- الغش التجاري.
- مخالفات البورصة.
- الشركات الوهمية.
- المخالفات الجمركية والتهرب الجمركي.
- مخالفات الصرف والعملة.
- تحويل الأموال أو الحصول عليها بواسطة الغش.
- تهريب الأموال خارج الدولة.

(٤) الفساد الأخلاقي : أو كما يسميه البعض الفساد الاجتماعي وهو خرق للمعايير الاجتماعية وعدم احترامها، تلك المعايير الناتجة من الدين والقيم الأخلاقية والقوانين والعرف وكذا العادات والتقاليد وقد ذكر بن خلدون[٢] في مقدمته

(١) د/ هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا ٢٠١٤م، ص٥٣٦.

(٢) د/ عبدالحكم سيد إبراهيم سالمان، دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٢١ يناير ٢٠١٦م، ص٢٩٣.

لأهمية الضبط الاجتماعي أنه أساس للحياة الاجتماعية وضماناً لأمنها واستقرارها.

(٥) الفساد التشريعي : ويحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معينين أو فئات معينة على حساب الصالح العام.

وعلى أية حال فإن الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة ويشمل العديد من الأعمال غير المشروعة.

*** أسباب الفساد :**

يسود الفساد في الدول الأقل تقدماً حيث يسود ضعف الرقابة وعدم احترام القانون مما يؤدي إلى وجود عدد ليس بالقليل من الموظفين الفاسدين الذين يتسببون في معاناة المجتمع بأسره وعدم حصوله على حقوقه بسهولة ويسر ولعل أهم أسباب الفساد ترجع إلى أسباب اقتصادية وإدارية وقانونية واجتماعية ونستطيع أن نحصر أهم تلك الأسباب فيما يلي[١] :

١- استخدام سياسات انتهاك حقوق الإنسان والتي تؤدي في النهاية إلى إضعاف المجتمع.

٢- إحلال أهل الثقة محل أهل الكفاءة والخبرة.

٣- عدم تفعيل القوانين مما يؤدي إلى الإفلات من العقاب وبذلك يكثر معدل الجريمة.

---

(١) د/ سيد شوربجي عبدالمولى، الفكر الاقتصادي الإسلامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦م، ص١١.

٤- عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع الفساد وتقليص دور الهيئات التي تكافح الفساد.

٥- ضعف النمو الاقتصادي.

٦- الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي ترجح توجه الناس إلى الإفراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي في المجتمع.

٧- تفاوت مستوى الدخول بين طبقات المجتمع مما يولد الحقد الطبقي والذي يؤدي في النهاية إلى وسائل التربح غير المشروع كالرشوة واختلاس المال العام.

٨- انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص والعمل بسرية ومنع المعلومات والاحصائيات من التسرب للجمهور أو الإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني[1].

٩- في الأنظمة الاستبدادية يكون الولاء للنظام أكثر من الولاء للقيم والأخلاق.

١٠- سيطرة الدولة على المشروعات العملاقة واحتكار معظم الخدمات الأساسية.

١١- بقاء القيادات لمدة طويلة في المؤسسات مما يؤدي إلى نمو شبكة المصالح والتحايل بطرق ملتوية للعمل على كثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن خاصة في ظل غياب مبدئي الشرف والأمانة حتى تلاشت

(1) Methods and implementation, World Bank Technical, Paper No., 88, Washington, D.C, The World Bank.

الحدود بين الصواب والخطأ بحيث أن الكثير مما يُعد إفساد لا شرعية له أصبح مقنناً ومباحاً[١].

١٢- غياب المساءلة بكل أو معظم صورها وهو إما غياب قانوني أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيماً لأليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية وقد تكون المساءلة منظمة قانوناً ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها[٢].

١٣- ومن الأسباب الهامة في ذلك الموضوع هو عدم توفر مناخ سياسي مستقر خاصة في أوقات الانفلات الأمني المرتبط بالثورات والذي يخلق مناخاً غير آمن والإحساس بضياع هيبة الدولة وانعدام الخوف من المحاسبة والرقابة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تفشي الفساد واستفحاله ويزداد نشاط السوق السوداء وزيادة التهريب.

١٤- ارتفاع مستوى التضخم بحيث يكون دخل الفرد الحقيقي غير قادر على إشباع حاجاته الأساسية وبالتالي يجد الفرد نفسه مضطر لقبول الرشوة وليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف دخله.

---

(١) د/ محمد نصر محمد القطري، الحماية الجنائية من الفساد، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٨، ٢٠١٢م، ص١٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٤.

١٥- ومن الجدير بالذكر أن تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين فبالرغم من أن لها آثار إيجابية على التنمية إلا أنها تحمل في طياتها ظواهر خطيرة جداً أبرزها هو الفساد حيث أدى ذلك التطور إلى زيادة أشكال التزوير والاحتيال والجريمة المنظمة خاصةً مع ظهور التجارة الالكترونية وما طرحته من صعوبة في فرض الرقابة على الصفقات والعقود.

١٦- غياب الوعي الديني والأخلاقي وحلت المصلحة الخاصة محل المصلحة العامة(١).

١٧- ومن الأسباب الأساسية المؤدية للفساد وجود البطالة المقنعة وهو مصطلح يعبر عن مجموعة من العمال الذين يحصلون على رواتب دون مقابل من الجهد الذي تتطلبه الوظيفة ويحدث ذلك بصفة خاصة في الدول النامية وخاصةً في الدومين الحكومي بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة وذلك نتيجة التزام الدولة بتعيين الخريجين دون أن يكون هناك احتياجا حقيقيا للعمل إليهم فيؤدي ذلك بدوره إلى إحساس هؤلاء الموظفين بانعدام دورهم وعدم أهميتهم فيحاولون البحث عن دورلهم لإنجاز بعض الأعمال بمقابل مادي ويعتادون هذا العمل خاصة في ظل ما يجمعونه من عوائد مالية نتيجة لذلك(٢).

---

(١) باولو ماورو، تأثير الفساد على النمو والاستثمار والانفاق الحكومي : تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد الاقتصادي لمحرره محميد لي آن، ترجمة محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ٢٠٠٨م، ص١٢٤-١٢٥.

(٢) د/ عامر الكبيسي، الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو ٢٠٠٠م، ص١١٧.

١٨- أدت أيضا سياسة الخصخصة إلى تبادل المنافع بين الساسة ورجال الأعمال الأثرياء على حساب المصلحة العامة، كما أدت إلى بيع أصول عامة بأثمان بخس إلى رجال أعمال ومؤسسات أجنبية ومحلية مقابل الحصول على رشاوي وعمولات.

١٩- وتُعد العوامل الدولية سببا آخر من أسباب الفساد فالفساد قد ينتشر في جميع الدول سواءً متقدمة أو نامية وخاصةً الفساد الكبير رغم أهمية الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية كوسيلة من الوسائل التي يمكن من خلالها جني الريع من قبل الموظفين الفاسدين[١].

*** آليات مكافحة الفساد :**

يتضح من خلال ما سبق أن الفساد مشكلة معقدة إلى أبعد الحدود وتتداخل أسبابها وظروف نشوئها ومبررات وأسس استمرارها ودوامها تداخلا كبيراً لذا تتطلب مواجهتها اتباع استراتيجية شاملة ومتكاملة سياسية وإدارية ومجتمعية ووقائية واقتصادية ثم قانونية عقابية في نهاية المطاف [٢].

(١) د. رفعت العوضي : جوانب اقتصادية واجتماعية للفساد الاقتصادي، ندوة الفساد الاقتصادي، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي، مارس ٢٠٠٠م، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل، ص١٠.

(٢) د/ سليمان عبدالمنعم، ظاهرة الفساد : دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ص١٧.

أولاً : التصدي للفساد على المستوى الدولي :

تأسست منظمة الشفافية الدولية عام ١٩٩٣ وهي إحدى المنظمات غير الحكومية ذات طابع دولي تقود الحرب ضد الفساد وتضمم حاليا فروعا في تسعين دولة وأمانتها العامة في برلين بألمانيا [١].

ومن أهم المؤشرات التي تصدر عن تلك المنظمة الدولية هي ثلاثة مؤشرات على الوضع التالي :

١- مؤشر مدركات الفساد.

٢- التقرير العالمي الشامل عن الفساد.

٣- مؤشر دفع الرشوة.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر مدركات الفساد له منهج عام يتبعه حيث يستخدم CPI corruption perceptions index عدة تقارير مسحية من رجال أعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد وتعتمد أساساً على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى.

وفيما يلي نستعرض الدول الحاصلة على أعلى الدرجات في مكافحة الفساد في عام ٢٠٢٠.

(1) www. Transparency, org.

جدول رقم (١)

السنة	الدولة	قيمة مؤشر الفساد
٢٠٢٠	الدانمارك	١٠٠/٨٨
	نيوزيلندا	١٠٠/٨٨
	فنلندا	١٠٠/٨٥
	السويد	١٠٠/٨٥
	سويسرا	١٠٠/٨٥

المصدر : www. Transparency, org. في ٢٠٢١/٦/٢١م.

باستعراض الجول السابق نجد أن دولة الدانمارك ونيوزيلندا حصلا على مؤشر ١٠٠/٨٨ في مكافحة الفساد في حين حصلت كل من فنلندا والسويد وسويسرا على معدل واحد هو ١٠٠/٨٥.

ومن الجدير بالذكر أن مصر تقدمت درجتين في التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية الخاص بمؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠٢٠م حيث أصبح تقييمها ٣٣ نقطة من أصل ١٠٠ وذلك يُعد تقدما مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٩ حيث كان تقييم مصر ٣٥ نقطة.

واحتلت مصر المركز ١١٧ من أصل ١٨٠ دولة فيما أصبح ترتيبها الـ ١١ على الدول العربية وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية في مكافحة الفساد تليها قطر وسلطنة عمان ثم السعودية والأردن وتونس والبحرين والكويت والمغرب والجزائر ثم مصر فيما وقعت كل من سوريا واليمن والصومال في ذيل القائمة عربياً وعالمياً لعام٢٠٢٠م.

وفيما يلى نستعرض تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٢ بالنسبة للدول العربية:

جدول رقم (٢)

الترتيب العالمى للدول العربية على مؤشر مكافحة الفساد لعام ٢٠٢٢م

السنة	اسم الدولة	الترتيب العالمى فى مكافحة الفساد
٢٠٢٢م	الإمارات	٢٧
	قطر	٤٠
	السعودية	٥٤
	الأردن	٦١
	البحرين – عمان	٦٩
	الكويت	٧٧
	تونس	٨٥
	المغرب	٩٤
	الجزائر	١١٦
	جيبوتى – مصر – مورتانيا	١٣٠
	لبنان	١٥٠
	العراق	١٥٧
	السودان	١٦٢
	جزر القمر	١٦٧
	ليبا	١٧١
	اليمن	١٧٦
	سوريا	١٧٨
	الصومال	١٨٠

المصدر: Transparancy. Org

ومن الجدير بالذكر انه قد انخفض متوسط منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٢ م حيث وصل الى مستوى بلغ قدره ٣٨ درجة من اصل ١٠٠ درجة بعد سنوات من الركود واحتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى بين الدول العربية (٦٧ نقطة على المؤشر) ثم قطر (٥٨) بينما الدول التى تعانى من الصراع وهى ليبيا واليمن وسوريا قد جاءت على الترتيب التالى (١٧) و (١٦) و (١٣) حيث سجلت اسوء المستويات .

وباستعراض الجدول السابق نجد ان هناك ثلاث دول عربية قد حققت نتائج ايجابية فى مجال مكافحة الفساد اذ حققت كل من الامارات وقطر والسعودية اعلى من ٥٠ درجة على مؤشر الفساد بينما جاءت الصومال فى ذيل القائمة بترتيب ١٨٠ عالميا مما يعكس المستوى الشديد للفساد .

ونجد ان الامارات فى المرتبة الاولى عربيا و٢٧ عالميا بعد حصولها على ٦٧ درجة .

اما قطر فحلت الثانية عربيا و٤٠ عالميا وحصلت على ٥٨ درجة ولكن منظمة الشفافية الدولية اشارت فى تقرير لها الى ان قطر من بين ٢٦ دولة سجلت ادنى مستوياتها التاريخية هذا العام .

السعودية هى الاخرى تجاوزت حاجز ٥٠ درجة وحصلت على ٥١ درجة وجاءت فى المرتبة ٣ عربيا و٥٤ عالميا.

واحدثت الاردن المفأجاة عندما اصبحت ٤ عربيا و ٦١ عالميا بـ٤٧ درجة غير بعيد عن المتوسط .

وشاركت البحرين سلطنة عمان فى الترتيب ٦٩ عالميا بينما حصلت الكويت على المركز ٧٧ عالميا .

ثانياً : مشاركة مصر في الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد :

١- وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٣م كما صدق البرلمان المصري عليها في ٢٠٠٥/٢/٢٥م وقد ترجم ذلك التصديق إلى استكمال العمل في هذا المجال الخاص بمكافحة الفساد في ظل عمل الهيئات والمؤسسات التي كانت بالفعل قد أنشئت في وقت سابق لهذا الغرض أو إنشاء مؤسسات جديدة(١).

٢- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ووقعت في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ وصدقت في ٢٠٠٤/٣/٥م.

٣- مصر عضو مؤسس لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التي أنشئت في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤- كانت مصر من الدول التي انضمت إلى اتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات الفعلية (فيينا ١٩٨٨) والتي تُعد أول عمل دولي يجرم غسل الأموال حيث انضمت إليها في ١٩٩١/٦/١٣م ومن بعدها الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات الفعلية (تونس ١٩٩٤م) والتي وافق عليها مجلس الشعب في ١٩٩٤/١٢/٤م ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٦/٦/٣٠م.

(١) د/ عادل عبداللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها : إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٩، بيروت ٢٠٠٤/عربية.

ثالثاً : التصدي للفساد على المستوى الوطني :

نصت المادة ٢١٨ من الدستور على أنه (تلتزم الدولة بمكافحة الفساد ويحدد القانون الهيات المستقلة، والأجهزة الرقابية المختصة بذلك وتُعد من تلك الهيئات والأجهزة، الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية.

وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية وذلك على النحو الذي يضمنه القانون.

والهيئات الرقابية التي نص عليها الدستور المصري هي :

(١) البنك المركزي : ويختص بوضع السياسة النقدية والمصرفية والائتمانية ويشرف على تنفيذها ومراقبة أداء الجهاز المصرفي وله وحده حق إصدار النقد ويعمل على سلامة النظام النقدي والمصرفي وأهم صور الفساد التي يكافحها البنك جرائم غسل الأموال.

(٢) الهيئة العامة للرقابة المالية : وتختص بالرقابة والإشراف على الأسواق غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال والتمويل العقاري وأنشطة التأمين والتضخم والتوريق.

(٣) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة : والذي يدخل في اختصاصاته مجموعة من الاختصاصات الرقابية منها : وضع النظم الخاصة بالتفتيش وتقييم الأداء والمتابعة للتأكد من سلامة وكفاءة أداء العاملين.

(٤) الجهاز المركزي للمحاسبات : ويختص بالرقابة على أموال الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والجهات الأخرى التي يحددها القانون ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة ومراجعة حساباتها الختامية.

(٥) هيئة الرقابة الإدارية : طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧م فإن هيئة الرقابة الإدارية هيئة رقابية مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري.

(٦) الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد : أُنشئت عام ٢٠١٧م وهي إحدى قطاعات هيئة الرقابة الإدارية وتختص بالتدريب وتبادل الخبرات.

*** أثر حوكمة الإدارة في مكافحة الفساد :**

بادئ ذي بدء لابد وأن نعرف أن الإدارة العامة لها نفس وظائف الإدارة الخاصة ولكن مع اختلاف القواعد القانونية التي تحكمها وتنظمها وهدفها الأساسي هو تقديم الخدمات العامة للمواطنين وإشباع حاجاتهم وضمان حقوقهم وذلك بعكس الإدارة الخاصة والتي تهدف في المقام الأول إلى الربح، وهي في سبيل تحقيق ذلك لابد أن تنتهج مجموعة من الخطوات وذلك على النحو التالي :

أولاً : التخطيط : والذي يُعرف بأنه عملية مستهدفة ومنظمة يتم من خلالها اتخاذ قرارات بشأن الأهداف التي يسعى إليها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات والأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف[١].

(١) أ.د/ محمد إبراهيم، الإدارة، الأصول، المبادئ العلمية، مرجع سابق، ص١٥٩.

والتخطيط يتم على ثلاثة مستويات هي :

- التخطيط الاستراتيجي : ويقوم به مستويات القيادة العليا.
- التخطيط التكتيكي : ويقوم به مستويات القيادة الوسطى حيث يقومون بوضع الخطط التفصيلية في الأجل القريب في ضوء متطلبات الخطة الاستراتيجية.
- التخطيط التشغيلي أو التنفيذي : ويقوم به المستويات الأدنى من الإدارة ويتم وضع خطط قصيرة جداً في ضوء الخطة التكتيكية عن طريق ترجمة تلك الخطط إلى واجباتهم المنوط بهم أدائها.

ويظهر فساد ذلك التخطيط في صور مختلفة كالتخطيط لأهداف لا تراعي المصلحة العامة أو تنحرف عنها أو مخالفة الخطط الأدنى للخطط الأعلى، عدم مراعاة الخطط الجزئية للخطط الكلية، وبناء التخطيط على معلومات غير صحيحة أو ناقصة، إعادة خطط سبق أن ثبت فشلها(١).

أثر الحوكمة في مكافحة فساد التخطيط : لما كان التخطيط في كل مرحلة يعتمد بصفة أساسية على البيانات والمعلومات فإن التحول الرقمي يحقق سهولة وسلامة التخطيط، حيث يسهل استدعاء الخطط السابقة من القواعد الالكترونية المحتفظ بها كما يسهل تجميع بيانات الهيئة المحيطة وتجميع كافة المتغيرات المؤثرة في عملية التخطيط لتشكيل البدائل المتنوعة من الأهداف والخطط واختيار البديل الأفضل طبقاً لنتائج التحليل وذلك من خلال قواعد البيانات وبرامج التحليل، كما أن سرعة الاتصالات وكفاءة نقل البيانات والتنسيق بينها يلبي حاجة عملية التخطيط للتنسيق والاتصالات وفي كل ذلك فإن

(١) د/ سامي الطوخي، النظام القانوني للحوكمة تحت ضوء الشمس، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م، ص٥٩.

الشفافية والإيضاح وحرية تداول المعلومات تتيح للإدارة أن تبني خططها على تنبؤات واقعية وخاصة في الخطط التنفيذية وأيضا فإن المساءلة تلزمها بتجنب فساد التخطيط على كافة المستويات إدراكاً لخضوعها للمحاسبة(١).

ثانياً : التنظيم : والذي يُعرف بأنه : تحديد وتنسيق الجهود البشرية لتحقيق الأهداف المقررة، وتنفيذ السياسات المرسومة بكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة وفي أسرع وقت ممكن(٢).

وأهم الأسس الذي يقوم عليها التنظيم، الهدف، والتخصص ووحدة القيادة والتنسيق، تدرج السلطة والمسئولية، التفويض، نطاق الإشراف والمرونة.

أثر الحوكمة في مكافحة فساد التنظيم : تمثل تلك الوظيفة أهم آثار الحوكمة فإصلاح الهياكل الوظيفية والجداول الوظيفية وبطاقات الوصف والذي يمكن من خلاله تحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات، وخطوط الاتصال أحد آليات الحوكمة كما أن التنظيم بقيامه على أساس التطور التكنولوجي سيقلص مستويات الإدارة ويسهل الاتصالات.

ثالثاً : التوظيف : والذي يُعرف بأنه شغل وظائف المنظمة ابتداءً أي من خارج المنظمة أو من المتدربين ويلحق به شغل الوظائف الأخرى مثل النقل والندب والإعارة والترقية.

---

(١) د/ عصمت عبدالله الشيخ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الإداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م، ص٧٩.

(٢) د/ أنور أحمد رسلان، أصول الإدارة العامة، دار النهضة العربية، ط ١٩٩٥م، ص١٣٩.

وقد أقر الدستور المصري مبدأ التوظيف على أساس الكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ويظهر ذلك بوضوح في حكم محكمة القضاء الإداري بكفر الشيخ في ٢٠١٤/٣/١٥م "أنه يتعين على المحافظين تطبيق تلك المعايير لتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين سواء الرجل أو المرأة لتكون الشفافية هي عين الحرية التي يجب أن يستنشقها المواطنون والرائد الذي يجب أن يسود بعد ثورتين ملهمتين للقضاء على كل مظاهر الفساد المحسوبية"(١).

وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا على قيم الكفاءة والمساواة حيث ذهبت في حكمها بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٩م إلى أن (سلطة الإدارة في الاختيار تكون سلطة تقديرية لا يحدها سوى استهداف المصلحة العامة لأن ممارسة السلطة التقديرية في مجال التعيين في الوظائف القضائية سيظل واجباً يبتغي الصالح العام لاختيار أكفأ العناصر وأنسبها(٢).

رابعاً : الرقابة : وهي إحدى وظائف الإدارة الأساسية والتي يتم من خلالها كشف الانحراف والتصدي لأي فساد(٣) وذلك من خلال الأجهزة الرقابية المتخصصة على نحو ما سبق بيانه.

خامساً : التوجيه : ويُعرف بأنه : العملية التي يتم من خلالها توجيه أنشطة أفراد المنظمة في الاتجاه الملائم، وأهم عناصر التوجيه هي : القيادة، والتحفيز، الاتصال الذي عن طريقه يتم تبادل الأفكار والآراء والحقائق(٤).

---

(١) حكم محكمة القضاء الإداري في كفر الشيخ في ٢٠١٤/٣/١٥م، شبكة المعلومات القانونية العربية، مجموعة أحكام المحاكم العربية العليا.

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٥٩٠ س٥١ قضائية في ٢٠١٤/٣/١٥م، شبكة المعلومات القانونية العربية، مجموعة أحكام المحاكم العربية العليا.

(٣) د/ علي السلمي، وآخرون، أساسيات الإدارة، جامعة القاهرة، ١٩٩١م، ص١٠٣.

(٤) د/ محمد محمد إبراهيم، الإدارة، الأصول، المبادئ العلمية، مرجع سابق، ص٢٣٢.

أثر الحوكمة في مكافحة فساد التوجيه : إذا كان الفساد يظهر في عدم وضوح الرسائل فإن الحوكمة بما تتبناه من إصلاح الهياكل والوظائف تحدد خطوط الاتصال بدقة وتقصر سلسلة الأوامر بتبسيط الإجراءات.

سادساً : خدمات الجهود : إذا كانت الإدارة في شق كبير منها تهدف إلى تقديم الخدمات فإن تحقيق هذا الهدف بجودة وفاعلية يستوجب التزامها بمبادئ الحوكمة والمساواة من خلال فهم ومعرفة القواعد المنظمة والإجراءات ونزاهة الأداء والمرونة في التعامل.

ولقد حرصت الدولة على ضمان جودة هذه الخدمات والقضاء على معوقات تحقيقها وذلك من خلال الالتزام بتبسيط الإجراءات وتنميط الخدمات ووضع معدل زمني لإنجازها وتبني التطبيقات التكنولوجية فقد بدأت الدولة في تطبيق تكنولوجيا متطورة في مجال الخدمات منذ عام ١٩٩٧م بمشروع تقديم الخدمات الجماهيرية بتبسيط الإجراءات وتحديد نماذج لتقديم الخدمة وتقريب جهات تقديم الخدمات ونشرها على مدى جغرافي واسع واستخدام بعض الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمة كالتليفون والانترنت والفاكس مع نشر مراكز الخدمات الجماهيرية في الأحياء والقرى[1].

سابعاً : دور الحوكمة ي مكافحة جرائم المال العام : عندما تنحرف الإدارة العامة عن دورها الأساسي المنوط بها فإن ذلك الانحراف قد يشكل مخالفة تأديبية وقد يشكل إحدى الجرائم مثل الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والتربح والاستيلاء على المال العام وجرائم الكسب غير المشروع وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والجمركي

(١) د/ السيد أحمد محمد مرجان، دور الإدارة العامة الالكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية، دراسة مقارنة، درا النهضة العربية، ٢٠١٠م، ص١٢١ وما بعدها.

والغش التجاري فكان لابد من التصدي لتلك الجرائم وبناءً على ذلك صدرت بعض القوانين الهامة وذلك على النحو التالي :

١- صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بمكافحة غسل الأموال في مصرفي ٢٢ مايو من العام نفسه :

والذي ينص على حظر كل سلوك ينطوي على اكتساب الأموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها إذا كانت متحصلة من جريمة متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته ويقضي القانون بإنشاء وحدة مستقلة بالبنك المركزي المصري لمكافحة غسيل الأموال وتختص بتلقي الاخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال وعلى الوحدة إنشاء قاعدة بيانات لما يتوافر لديها من معلومات وأن تضع الوسائل الكفيلة بإتاحتها للسلطات القضائية لتطبيق أحكام هذا القانون(١).

٢- قانون الكسب غير المشروع :

جرم المشرع المصري الكسب غير المشروع بوصفه جناية حيث نص في المادة ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥م على أن يُعاقب كل من يحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع.

وتنطوي أهداف قانون الكسب غير المشروع على حماية الوظيفة من خطر الاتجار بها وخطر استغلالها لمنفعة الموظف فتتم محاسبته بصفة دورية للتأكد من مصادر الدخل والتأكد من أنه لم يحقق أي إثراء من تلك الوظيفة. وتعتبر ناتجة بسبب استغلال الخدمة أو الصفة أو السلوك المخالف كل زيادة في الثروة تطرأ بعد تولي الخدمة

(١) نص القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ والصادر عن مجلس الشعب المصري.

أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو على زوجته وأولاده القصر متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها[١].

٣- قانون حماية المستهلك :

حدد هذا القانون كافة الإجراءات الخاصة بتقديم الشكاوى وفحصها والتصرف فيها تفصيلاً على النحو الذي ييسر على المواطن حماية حقه وإبداء رأيه فيما يتضرر منه.

٤- القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار :

ينظم هذا القانون عمل الشركات والمنشآت في مجال الاستثمار الخاص ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية ولكن مع ذلك يخول للجهات الإدارية المختصة متابعة عمل تلك الشركات بما يضمن حسن سير العمل بها بعيدا عن مجال سوء استغلال أنشطتها وبما يحد من ارتكاب أفعال تسئ إلى عملية التنمية الاقتصادية[٢].

ويتضح جلياً مما سبق الدور الذي لعبته مصر فى مكافحة الفساد بشتى صوره في المجتمع المصري سواء كان ذلك على المستوى التشريعي بتطوير واستحداث التشريعات والقوانين التي تواكب ما تتسم به الجرائم في العصر الحديث من التقدم العلمي الذي واكبه التطور في السلوك الإجرامي ومن خلال ابتكار آليات جديدة لمكافحة الفساد في مصر هذا بالإضافة إلى إيجاد مساحة عمل مشتركة مترابطة تعمل من خلالها كافة الآليات جنباً

(١) د/ محمد فاروق عبدالمجيد، الجريمة المنظمة ووسائل الوقاية منها، أبحاث (ندوة الوقاية من الجريمة المنظمة) أبو طبي، كلية الشريعة ١٥/١٢/٢٠٠٢، ص٢٨.

(2) The Draft : United Nations Convention Against Organized Crime.

إلى جنب تحت إشراف الحكومة والمجتمع المدني[1] وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقق مفهوم الإدارة الرشيدة أو مفهوم الحوكمة.

وفي الدستور المصري وطبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢١٧ فإنه "وتبلغ الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية سلطات التحقيق المختصة بما تكشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات أو جرائم، وعليها أن تتخذ اللازم حيال تلك التقارير خلال مدة محددة وذلك كله وفقاً لأحكام القانون.

ومن الأمثلة على ذلك اختصاص هيئة الرقابة الإدارية طبقاً للمادة (٢) من قانون إنشائها بالكشف عن الجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين بمناسبة أو بسبب مباشرة وظيفتهم، وكذلك التي تقع من غير الموظفين اعتداء على مقتضيات أداء الوظيفة العامة، وكشف وضبط الجرائم التي تستهدف الحصول على ربح أو منفعة باستغلال صفة أحد الموظفين العموميين.

الأمر الذي يبرز دور الحوكمة في عملية الرقابة ومكافحة جرائم الفساد المالي.

ثامناً : صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م : وتم نشر القرار في العدد ١٣٧ تابع (ب) بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٢٠م في جريدة الوقائع المصرية والخاص باستحداث قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة الداخلية بوحدات الجهاز الإداري للدولة حيث نص على الآتي :

(1) The obald, Corruption, Development. And under development (Durham, North Carolina, Duke University press 1990) pp.23-67.

تتخذ كل وزارة أو مصلحة أو جهاز حكومي أو وحدة محلية أو هيئة عامة الإجراءات اللازمة لاستحداث تقسيم تنظيمي للمراجعة والحوكمة في هيكلها التنظيمى يتبع السلطة المختصة.

وتُعد المراجعة الداخلية[١] والحوكمة تأكيدا على حسن الأداء المالي والإداري فضلاً عن دورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال كسب ثقة المواطنين والمستثمرين وجذبهم للتعامل والاستثمار ودعم الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاج والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وتخطي العقوبات المؤدية إلى انهيار المؤسسة وانزلاقها في المشكلات الحسابية والمالية.

ولابد لكي يتم تفعيل قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة وتوحيد آليات الرقابة والمتابعة لتوفير معلومات شاملة وموحدة على مستوى الأداء الحكومي لمتخذ القرار بالإضافة إلى تحقيق التكامل[٢] والتخطيط المالي وتقارير المتابعة في إعداد الموازنة العامة السنوية للمؤسسات. وذلك كله في مناخ من الإفصاح والشفافية والنزاهة الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى إحداث تنمية اقتصادية شاملة ي المجتمع بأسره.

وبناءً على ما سبق يأتي دور المراجعة الداخلية بالمؤسسات الحكومية وتحت مظلة الحوكمة بالإدارة الرشيدة والجيدة، حيث أن إعادة التنظيم والإدارتين الجديدتين سوف

(١) د/ محمد محمد الجزار، المراقبة الداخلية، تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية، مكتبة عين شمس، بدون سنة نشر، ص٩٢.

(٢) د/ محمد زكي علي السيد، الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ٢٠٠٨م، ص٤٨ وما بعدها.

يعمل على تعزيز إرساء القواعد داخليا لتحافظ المؤسسة على الاستمرار في السوق الاقتصادي[١].

ولعل أهم واجب يقع على عاتق المؤسسات الحكومية هو أن تسعى إلى تفعيل القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م الخاص باستحداث قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة بالتعاون والتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة[٢].

تاسعاً : مكافحة الحوكمة لفساد تعاقدات الإدارة العامة : تمثل تعاقدات الجهات الحكومية أهمية كبيرة بين أنشطة الإدارة العامة نظراً لما يترتب عليه من تحميل الموازنة العامة بالتزامات مالية ضخمة وما يشكله أي فساد يصببها من إهدار المال العام كما أن هذا الفساد قد يمتد إلى دولة أخرى أو منظمات وهي في ذلك تتبع طرق وإجراءات معينة بغية اختيار المتعاقد الذي يتقدم بأفضل العروض[٣].

(١) د/ نادية محمد معوض، أثر المعلوماتية على الحق في سرية الأعمال، كلية الحقوق جامعة حلوان، منشور على الموقع الالكتروني : www. Flaw. Ebu.eg.

(٢) د/ رجب أحمد محمد ندا، حوكمة الشركات ومدى أهمية دورها في مواجهة الفساد المالي، بحث منشور في مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد ٣٦ عام ٢٠٠٨م.

(٣) أ.د/ محمود عاطف البنا، العقود الإدارية، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧م، ص١٤٩.

المبحث الثاني

دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم :

لا شك أن الفساد من أخطر وأكبر المعوقات التي تضر بالتنمية الاقتصادية في مجموعها وأن الهدف الرئيسي لأي دولة هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر النمو الاقتصادي خلاصة الجهود المبذولة في قطاعات الدولة المختلفة وبناءً على ذلك فإن الفساد معول هدام يلحق الضرر بالمجتمع ولعل مفهوم التنمية المستدامة ظهر عام ١٩٨٠[١] وأصبح يؤخذ في الحسبان لتصبح كل المشاريع والخطط الدولية والمحلية تتبناه وتعني (تنمية وتطوير وتحسين حياة الإنسان ومعيشته ورفاهيته في الوقت الحاضر ودون المساس بسلامة البيئة والموارد والأنظمة الحيوية بما يحقق للأجيال القادمة ذات الحقوق في توفير الموارد[٢].

وسوف نتناول في هذا المبحث الدراسة في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

---

(١) وفقاً لتقرير لجنة برونتلاند لعام ١٩٨٧م تحت عنوان مستقبلنا المشترك، أصبح تعبير التنمية المستدامة معروفاً ومستخدماً.

(٢) قامت الأمم المتحدة بعقد أربع مؤتمرات الأول عام ١٩٧٢ بعنوان الإنسان والبيئة في السويد، والثاني عام ١٩٩٢م بعنوان البيئة والتنمية في البرازيل، والثالث عام ٢٠٠٢م بعنوان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب افريقيا، والرابع عام ٢٠١٢م مؤتمر الأمم المتحددة للتنمية المستدامة.

المطلب الأول

ماهية التنمية المستدامة

بداية لابد عند الحديث عن التنمية المستدامة أن نوضح أن ذلك المفهوم قد مر بمراحل مختلفة وجهود دولية مستمرة والهدف منها في نهاية الأمر هو الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية وحُسن توزيع عائدها ثم تطور المفهوم إلى تنمية الإنسان وقدراته ومهاراته والعمل على رفع مستوى معيشته فأصبح يمثل تنمية بشرية إلى جانب التنمية الاقتصادية ووصل في نهاية الأمر مع تطور المجتمعات إلى المفهوم الجديد وهو التنمية المستدامة.

وفي هذا المطلب سوف نتعرض إلى النقاط الآتية :

* تعريف التنمية المستدامة.
* الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

وذلك على النحو التالي :

أولاً : تعريف التنمية المستدامة :

يُقصد بالتنمية المستدامة تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بحقوق الأجيال القادمة وبذلك تؤدي إلى تغير حياة الإنسان وتحسن حقيقي فيها.

وفي ظل التنافس العالمي بين الدول على النهوض بكافة قطاعات الدولة واكتساب الميزة التنافسية للأسواق الدولية والتمكن من الوقوف بقوة في ساحة الأعمال الدولية بشتى المجالات أضحى مفهوم التنمية المستدامة أساساً لتمكين الدولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا حيث تسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة الداخلية لنفسها بهدف

الحفاظ على سيطرتها على مواردها الداخلية وعلى حكمها ومنع تدخل أي دولة أخرى ذات هيمنة لاستغلالها واستنزاف طاقاتها ومواردها والتحكم بها لذلك يُعد مفهوم التنمية المستدامة أساساً لتحقيق الحياة الكريمة للشعوب ثم الاحتفاظ بالاستقلالية والحق في صنع القرارات(١).

وعرّفه البعض بأنه مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم هدفها الأول هو تحسين المعيشة لكل فرد في المجتمع وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية(٢).

وعرّفه البعض بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة(٣).

وعرّفه البعض الآخر بأنه عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواءً في الدولة أم في المنظمات أم في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد حيث تشكل عملية تطوير و تحسين ظروف الواقع من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل والتخطيط الجيد للمستقبل وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل

(1) Ecological Sciences for sustainable Development https://www. Unesco.org 17-6-2018.

(2) https:// www. Mewa.gov.sa.

(3) https:// ar.m. wikipedia.org.

للموارد والطاقات البشرية والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها القائمون على عملية التنمية[١].

ثانياً : الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة :

وضعت منظمة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة وقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠م وتُعرف باسم الأهداف العالمية[٢].

وهذه الأهداف هي :

١- القضاء على الفقر.
٢- القضاء التام على الجوع.
٣- الصحة الجيدة والرفاة.
٤- التعليم الجيد.
٥- المساواة بين الجنسين.
٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية.
٧- طاقة نظيفة بأسعار معقولة.
٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
٩- الصناعة والابتكار.
١٠- الحد من أوجه عدم المساواة.
١١- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
١٢- الاستهلاك والانتاج المسئولان.
١٣- العمل المناخي.
١٤- الحياة تحت الماء.
١٥- الحياة في البر.
١٦- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
١٧- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

---

(1) https:// mawdoo 3.com.
(2) https:// egytpt. un.org.

وقد أصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية تُدرس وتُنشر في أنحاء العالم وقد تعددت تعريفاتها[١] التي تبرز أهمية الاستدامة كهدف في حد ذاته حيث أوضحت أن الاستدامة هي كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على أي شكل من أشكال التفرقة سواءً كانت داخل المجتمع الواحد أو الدول أو بين مختلف الأجيال[٢].

وإذا نظرنا إلى تلك الأهداف والمبادئ نجد بعض الأهداف الملحة والعاجلة مثل القضاء على الفقر ومسألة التغيرات المناخية وعدم المساواة الاجتماعية.

ونرى أنه منذ دخول تلك الأهداف حيز النفاذ في يناير عام٢٠١٦م نجد أيضا استمرار تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات الخمس المقبلة وهو ما صرحت به السيدة هيلين كلارك مدير برنامج الأمم المتحدة عن خطة دعم عام ٢٠٣٠م بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٣].

ونرى وإن كانت تلك الأهداف ليست ملزمة للدولة من الناحية القانونية إلا أنه يجب على الحكومات أن تسعى جاهدةً لتحقيقها وتضع الأطر الوطنية والقانونية اللازمة لذلك وأن تتحمل مسئوليتها تجاهها ان كانت جادة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لشعوبها وعلى رأس تلك الاهداف هو القضاء على الفقر تماما والذي يُعد الوجه الآخر للفساد الذي يؤدي إلى أن يزداد الفقراء فقراً ويزداد الأغنياء غنىً وتزداد الفجوة بين الفقراء والأغنياء الأمر الذي يتطلب أيضاً مكافحة الفساد بشتى صوره لماله من آثار سلبية على التنمية المستدامة وهو ما سوف نوضحه تفصيلاً في المطلب الثاني من هذا المبحث.

---

(١) د/ معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ٢٠١٥م، ص١٩ وما بعدها، ص٤٣ وما بعدها منشور على شبكة المعلومات الدولية.

(2) Christenbroghag, Development durable, responsibilities societal des enterprises. Conres international avec durable en action. 2004.p. 3.

(3) https:// www. Un.org/en/section.

المطلب الثاني

دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تتوافر بعض المتطلبات الأساسية والتي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وضبط مصادر التلوث والحد منها والبحث عن مصادر طاقة جديدة لا تضر بالبيئة وهذه المتطلبات تتمثل في أنها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية [١].

ولما كانت الحوكمة أو الإدارة الرشيدة الفعالة هي السبيل للوصول إلى تنمية مستدامة وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وكان ذلك مرتبطاً في الأساس بالتركيز على تحسين الإنتاج كماً وكيفاً وتحقيق النمو في الأجلين القصير والطويل وتحقيق الإصلاح الهيكلي في جوانب الاقتصاد كافة كان لزاماً مكافحة الفساد بكل قوة وحزم والضرب على أيدي الفاسدين والعابثين بقوت الشعب لما للفساد من آثار مدمرة على كل المجتمعات وبالذات في الدول النامية وأن نتبع خطوات جادة في سبيل الإصلاح لتحقيق الحوكمة الفعالة أو الإدارة الرشيدة وبناءً على ذلك فإننا في هذا المطلب سنتطرق لمعرفة وتناول الآتي :

١- أثر الفساد على التنمية المستدامة.

٢- الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق الحوكمة الفعالة.

---

(١) جغرافية التنمية، نخبة من خبراء التعليم، نماذج عالمية وتطبيقات عربية، طبعة أولى، القاهرة، الدولية للنشر والتوزيع ٢٠٢٠/٢٠٢١، ص١١ وما بعدها.

أولاً : أثر الفساد على التنمية المستدامة :

مما لا شك فيه أن الفساد له تأثير كبير جداً على زيادة معدلات الفقر وحرمان الشعوب من حقهم العادل في الثروات والموارد الاقتصادية فالفساد والفقر وجهان لعملة واحدة ورغم أن الفساد قد يحقق مآرب شخصية للفاسد إلا أنه لا يكون إلا مقابل ثمن يدفعه فمن يدفع الرشوة لإنجاز معاملة أو تسريع معاملة فهو يحصل على ذلك نتيجة دفعه مبلغ الرشوة الذي ينبغي ألا يكون مضطراً إلى دفعه لولا الفساد، وعندما يتم تعيين شخص لوظيفة ما بتوسط أحدهم فهو قد يكون إنما وضع مستقبله ومعيشته تحت تصرف مرجع الواسطة وقد يكون الثمن المدفوع هو ثمن معنوي أو مادي أو نقدي إلا أن الثمن الأكبر الذي يدفع عن ممارسة الفساد هو ذلك الذي يدفعه المجتمع بكامله ألا وهو انهيار الوطن(١).

وتنحصر أهم الآثار المترتبة على الفساد وتعوق تحقيق التنمية المستدامة في النقاط الآتية :

١- يساهم الفساد في زيادة معدلات التضخم :

وذلك نتيجة حتمية لما يُدفع من رشاوي للفاسدين نتيجة ارتفاع معدل الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة وغيرها الأمر الذي يؤدي إلى إحداث ضغط كبير على ميزانية ذوي الدخول المحدودة ويزيد من حدة الفقر كما يساهم في تهريب السلع والخدمات إلى دول مجاورة مما يترتب عليه ندرة تلك السلع في الأسواق المحلية مما يرفع من أسعارها.

(١) د/ عصام عبدالرازق العطية، القانون الدولي العام، الطبعة الرابعة، بغداد، ١٩٨٧م، ص١٦٤.

كذلك فإن حالات الفساد المالي في قطاع الخدمات وتحمل الفرد تكاليف أغلبها سوف يؤثر على الفئات العاطلة عن العمل كونهم سوف يتحملون الارتفاع في الأسعار الناتجة عنها دون أن يصيبهم أي دخول إضافية مما يعني أن تفاقم الفساد يساعد في تعزيز مشكلة التضخم(١).

٢- أثر الفساد على القطاع الضريبي(٢) :

عندما يُقّدم البعض إقرارات ضريبية غير حقيقية لا تعكس نشاطهم الحقيقي أو من يُقّدم إقرارات مزيفة عندئذ يتم الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة التي تقوم على أساس المعاملة الضريبية المتماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع مما يترتب عليه في النهاية الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

والتهرب الضريبي يتسبب في تعطيل إيرادات الدولة وتلكؤ بناء وتشغيل المشروعات العامة مع عدم استطاعة الحكومة القيام بالتزاماتها المالية ويزيد بالتالي من مشكلة العجز في الموازنة العامة.

وكذلك فإن الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية يترتب عليه إخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وكل هذه الممارسات ينتج عنها انخفاض زائف في الطاقة الضريبية وفي السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها بما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتمويل الإنفاق العام وكذلك تقديم الخدمات الاجتماعية بسبب أن صانع القرار لا يستطيع أن يضع حجم الإيرادات الحكومية مقابل الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة.

---

(١) د/ أشرف محمد دوابه، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٣٠.

(٢) د/ رفعت العوضي، جوانب اقتصادية واجتماعية للفساد الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٠.

٣- أثر الفساد على الإنفاق الحكومي[١] :

يعمل الفساد على تشويه عناصر النفقات الحكومية إذ من المتوقع أن يبدد المسؤولون الحكوميون والسياسيون المرتشون موارد عامة أكثر على بنود الإنفاق التي يسهل ابتزاز رشاوي كبيرة منها كالاتجاه إلى الإنفاق على شراء المعدات والتجهيزات العسكرية وخاصة الطائرات المدنية وكذلك صوب الإنفاق نحو الأوجه التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع كالأنشطة الرياضية والأندية، وتجاهل الكثير من الأنشطة الهامة كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي وتحسين مستوى المناطق النائية.

أي أن تركيز الإنفاق سيكون باتجاه العناصر التي تكثر فيها الرشوة والعمولات والصفقات المشبوهة مما يؤثر على تركيبة الإنفاق الحكومي ويزيد من تكاليف المشاريع القائمة والتي ستقام مجدداً وبالتالي سيضعف حوافز الاستثمار فيها.

٤- أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر :

الاستثمار من مقومات النمو الاقتصادي إلى جانب توفر التكنولوجيا ووفرة العمل والتنظيم الاقتصادي الكفء، ولأجل نجاح عملية الاستثمار لابد من بيئة نظيفة وصالحة تحافظ على استمراره وهو ما يُعرف بمناخ الاستثمار والتي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة حيث أن هذه البيئة شرط ضروري لجذب الاستثمارات وهنا لابد من الإشارة إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار تنعكس على النمو الاقتصادي فبسبب الفساد تنخفض الموارد الاقتصادية وبالتالي تنخفض

(١) د/ كمال أمين الوصال، الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، مجلد ٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠٠٩م، ص٣٢٩.

الموارد المتاحة اللازمة للعملية الإنتاجية نظراً للرشاوي التي تسئ توجيه الموارد المخصصة للاستثمار وتزيد من كلفتها(١).

يتضح مما سبق أن البلد الذي يسوده الفساد لا يمكن أن يستفيد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وقد لوحظ أنه كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة ١% ازداد جذب الاستثمار بنسبة ٤% مما يعود بالتالي على خفض معدل البطالة ورفع مستوى الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار كما أن انخفاض مؤشر الفساد بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة نسبة تشغيل رأس المال الوطني(٢).

٥- أثر الفساد على سعر الصرف :

يعتبر سعر صرف العملة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية الذي يتغير باستمرار وخلال اليوم الواحد استجابة لقوى عرض العملات والطلب عليها.

وتقوم الدولة بتحديد سعر عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية على أن يتسم السعر هنا بالثبات لفترة معينة حتى تمكن الحكومة من إصلاحات اقتصادية معينة ترغب في تحقيقها لكن ممارسات الفساد في هذا السوق تقسمه إلى قسمين، سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ويتميز بندرة في الصرف الأجنبي مقارناً بالطلب هذا إلى جانب سوق آخر غير رسمي للصرف يتميز بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي. وفي ظل تنامي الفساد قد يتجه هذا النقد لتمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة محظورة وغير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع أو إلى

(١) فريد عمر، الفساد وآثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي، ورقة مقدمة إلى حلقة حوكمة الشركات للحد من الفساد، الجزائر، ٢٠١٤م، ص٧.

(٢) عوض بن عوض سالم، العوامل المحددة لنمو الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة المصرية، مصر، ١٩٧٤، ص١١٧.

تمويل تجارة المخدرات أو السلع المهربة أو استيراد سلع غير ضرورية مما يؤدي إلى زعزعة ميزان المدفوعات والاستمرار في عجزه وبالتالي عدم مقدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج.

وعليه يساهم الفساد في انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم(١).

٦- أثر الفساد على إعادة توزيع الدخل(٢) :

يتسبب الفساد الإداري والمالي بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء والطبقة الفاسدة القليلة التي اعتمدت في ثرائها على مكسب غير مشروع واستغلت ثغرات القوانين لصالحها الأمر الذي يؤدي إلى خلق فجوة بين فئات المجتمع الواحد وانقسامه إلى مجتمعين مجتمع الأغنياء ومجتمع الفقراء.

والآثار السلبية على الدخل تُعد من أبلغ الآثار السلبية لانعكاسه على معاناة الناس وآلامهم من خلال زيادة كلفة الخدمات الحكومية مما يقلل من حجمها ونوعيتها وينعكس هذا سلباً على الفئات الأكثر حاجة، كما يستخدم الفاسدون سبلا ملتوية للتهرب من دفع الأموال المستحقة للدولة والتي من الممكن تحويل مبلغها إلى خدمات أساسية، وكذلك لاستئثارها بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام السياسي لهم فضلاً

(١) د/ نهلة أحمد أبو العز، تداعيات ظاهرة الفساد، وأثرها على النمو الاقتصادي في افريقيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٩، يوليو ٢٠١٥م، ص٦٦٨.

(٢) د/ محمود عبدالفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، بحث منشور في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، بيروت ٢٠٠٦، ص٧٩.

عن قدرتهم على مراكمة الأموال باستمرار مما يؤدي إلى توسيع الهوة بينهم وبين بقية أفراد المجتمع ومن ثم افتقاد كافة صور العدالة.

وهذا يؤدي إلى عرقلة النمو لأن مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة إلى أنشطة تصب في إطار تعزيز النمو كإلزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية.

٧- الفساد يؤدي إلى إهدار القيم القانونية :

ولعل من أخطر الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية الاجتماعية أن الفساد يخلق ما يُطلق عليه علماء الاجتماع ثقافة الفساد حيث تصبح الرشوة والعمولة و السمسرة والمحسوبية مع الوقت عناصر لنظام حوافز بديلة عن الحوافز الرسمية المشروعة وتصبح الدخول الخفية الناجمة عن الفساد هي الأصل وتفوق قيمتها الدخول الرسمية ويفقد الفرد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه طالما لا يوفر له العيش الكريم مما أدى إلى التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابة بالإضافة إلى فقدان القانون هيبته وقيام المفسدين بتعطيل القرارات التنظيمية وأحكام القانون قبل أن تطالهم مما أصبح معه مخالفة القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء.

ثانياً : الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق الحوكمة الفعالة :

إن الصلة الوثيقة بين قيم وقواعد الحوكمة وشتى مجالات التنمية على اختلاف مستوياتها بات التزام الدولة مؤسساتها المختلفة بمعايير الحوكمة وقيمها شرطا حاكما وفعالا لنفاذها لأسواق المال الدولية[1] خاصة بعد أن أكدت التجربة العملية أن غياب قيم

(١) د/ نهلة /حمد أحمد، العلاقة بين الحوكمة والنمو الاحتوائي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠١٧م، ص١٢ وما بعدها.

الحوكمة كان عاملا هاما في تقويض التنمية وإخفاق برامج الإصلاح في الكثير من الدول.

إن العلاقة الوطيدة بين الحوكمة والقطاع الحكومي بشكل عام وبالتالي مؤسسات الموازنة العامة للدولة تؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى الاقتصاد القومي المصري ومن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر هي مشكلة النمو السكاني ومشكلة تمويل عملية التنمية مع البحث عن وسائل تقليدية لضمان استدامة هذا التمويل إلى جانب تقوية نظام المتابعة والتقييم وأيضاً فكرة تحديث البيانات الحكومية(١).

وقد اتخذت الحكومة المصرية قبل وبعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م خطوات إصلاحية كان من شأنها رفع مستوى الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بمنظومة الدعم وقد تمثلت هذه الخطوات في إظهار الدعم الضمني للمنتجات البترولية كدعم صريح في الموازنة العامة للدولة بدءًا من موازنة العام المالي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وكذلك إظهار الدعم الضمني للكهرباء وكان ذلك بتعديل قانون الموازنة رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣م بموجب القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٢م(٢) وكذلك نشر القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩م والخاص بربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠م(٣).

ومن الجدير بالذكر أنه قد ترتب على ما سبق إرساء مبدأ هام للبرلمان المصري وهو حق الموافقة المسبقة بالنسبة للموازنات التكميلية والزيادة في اعتماد أي بند من بنود

(١) مؤتمر وزارة التخطيط والمتابعة المصرية مع الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والبيئية في القاهرة ٢٠١٦/١٠/١٤م.

(٢) د/ محمد زكي علي السيد، الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ٢٠٠٨، ص٣٠ وما بعدها.

(٣) الجريدة لرسمية للقانون ٧٩ لسنة ٢٠١٩م وذلك بربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

الموازنة وكان لذلك أثر كبير في رفع مستوى الشفافية والمصداقية والإفصاح وأن يطلع البرلمان والمجتمع على كل شئ بصراحة وشفافية فيعود بالإيجاب على المجتمع ككل.

ولا شك أن الأجهزة الرقابية التي أشرنا إليها سابقاً كجهاز الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لها دورها الفعال في عملية الرقابة والمتابعة ومما لا شك فيه أن أي خطوة إصلاحية تساهم في تعميق مبدأ الرقابة والمساءلة وهو أساس الإدارة الرشيدة ويعمل على ترابط وتكاتف جميع مؤسسات المجتمع ورفع مستوى المعيشة وبالتالي يعود بالإيجاب على التنمية المستدامة.

*** مفهوم الاقتصاد الأخضر Green Economy(١):**

عرّفته منظمة الأمم المتحدة في مبادرة الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية فهو يعمل على الحد من المخاطر البيئية وتدهور النظام الأيكولوجي كما يعمل على تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

ويتضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر ثلاثة عناصر هي :

* العناصر البيئية : من احترام الحدود وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة والموارد الطبيعية.
* العناصر الاجتماعية : وذلك بتوفير فرص العمل المناسبة وغير الملوثة والضارة بالبيئة وتحقيق العدالة لجميع دول العام والحد من الصراعات ومكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة ونشر الأمن والسلام. :

(1)UNEP Green Economy website : https:// Europa. eu'/capacity 4dev/file/17413 download 2 taken.

* العناصر الاقتصادية وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار والمحافظة على النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى أفضل للفرد عن طريق زيادة الإنتاج وبالتالي العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

ويعرف التقرير الثالث لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النمو الأخضر بأنه تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرارية الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا في العالم أجمع(١).

ومما لا شك فيه أن القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م بشأن استحداث تنظيمي لقسمي المراجعة الداخلية والحوكمة جعل مكافحة الفساد أيسر وذلك عن طريق التنسيق والتعاون بين الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والقطاعات المختلفة بالدولة وهو ما يعود أيضا بالإيجاب على الأجهزة المختصة بتيسير إجراءات الاستثمار وذلك أيضا من خلال تطبيق مبدأ اللامركزية والتي تعمل على دعم النزاهة والشفافية وإرساء مبادئ الديمقراطية.

وقد قامت وزارة التنمية المحلية في مصر باتخاذ عدة خطوات لتطبيق اللامركزية وعلى رأسها إعادة النظر في الإطار القانوني للنظام المحلي وتحديد تقسيم الوظائف والأنشطة على نحو متسق ومتكامل بين المستويين المركزي والمحلي وبناء وتنمية القدرات المحلية وإعادة الهيكلة الإدارية والوظيفية للمؤسسات المركزية والمحلية بما يتناسب مع مهامها الجديدة وبجانب ذلك تطوير منظومة التمويل المحلي ونظم الرقابة المالية(١).

(1) United Nations Environment Program. https:// web-orchive-org/web/ 20160327/113927.

(٢) مؤتمر يوم الخدمة المدنية حيث أوضح وزير التنمية المحلية أن تطبيق اللامركزية بشكل حقيقي تم تطبيقه على أرض محافظتي قنا وسوهاج وذلك من خلال برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر والممول جزئيا من البنك الدولي ومساهمة من الحكومة المصرية.

ويترتب على ذلك أن نظرة المجتمع سوف تتغير من النظرة الروتينية للوظيفة العامة وتشجع الأفراد على تقديم آرائهم المستقبلية حول تطوير منظومة العمل التي يعملون بها، وبذلك تقضي على الانحراف والفساد الذي ينطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية الدولية والمؤسسة الحكومية على حد سواء.

الخاتمة

تعرضنا في هذا البحث لموضوع الحوكمة وعرفنا أنها مجموعة القواعد والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب الفعالة والمناسبة لتحقيق أهداف المنشأة أو المؤسسة وذلك عن طريق الإدارة الرشيدة وتناولنا في المبحث الأول دور الحوكمة في مكافحة الفساد وتعرضنا في المطلب الأول منه إلى مفهوم الحوكمة ونشأتها وأهميتها ورأينا كيف أنها تعتبر أحد الأساليب التنظيمية والإدارية التي تساعد الحكومات على تحقيق أهدافها التنموية عن طريق إشراك المستفيدين من الخدمات العامة في إدارة شئون الدولة ثم تعرضنا للأسس والمبادئ التي تقوم عليها الحوكمة وتتركز أهم تلك الأسس في المساءلة والشفافية وتوضيح المعلومات والمشاركة وسيادة القانون والنزاهة والعدالة ثم تعرضنا في المطلب الثاني لدور الحوكمة في مكافحة الفساد وعرضنا لمفهوم الفساد وأسبابه وصور الفساد المختلفة وآليات مكافحة الفساد وذلك خلال التصدي للفساد على المستوى الدولي ومشاركة مصر في الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد واستعرضنا الهيئات الرقابية التي نص عليها الدستور المصري والمختص بمكافحة الفساد ثم تعرضنا لأثر حوكمة الإدارة في مكافحة الفساد.

ثم تعرضنا في المبحث الثاني من هذا البحث لدور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة وتعرضنا في المطلب الأول منه إلى ماهية التنمية المستدامة والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها ثم تعرضنا في المطلب الثاني إلى دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة ورأينا كيف أن الفساد له آثار خطيرة على التنمية المستدامة ثم تعرضنا في الجزء الأخير من البحث إلى الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق الحوكمة الفعالة ورأينا

أهمية القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م بشأن استحداث تنظيمي لقسمي المراجعة الداخلية والحوكمة وما لذلك القرار من أثر إيجابي وفعال في مكافحة الفساد.

النتائــج :

١- التمسك بمبادئ وقواعد الحوكمة يؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في ظل التمسك بمبادئ العدل والنزاهة والشفافية.

٢- إن تطبيق قواعد الحوكمة يؤدي إلى استقرار النظام المالي والاقتصادي للمشروعات الحكومية والاستثمارية في كافة المجالات.

٣- لابد من التمسك بسيادة القانون والأطر القانونية حتى نضمن التطبيق السليم والفعال للحوكمة.

٤- تعمل الحوكمة على محاربة الفساد والحد من آثاره.

٥- إن تفعيل القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م بشأن استحداث قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة بجميع وحدات الجهاز الإداري في الدولة له آثاره الإيجابية على الناتج القومي ككل.

٦- تعتبر الحوكمة من أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى مصر.

٧- أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٨- نشر ثقافة الحوكمة والالتزام بقواعدها من شأنه أن يعمل على تحقيق الرفاهية والانتعاش الاقتصادي.

٩- عدم فاعلية القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م وذلك لعدم تضمينه جزاء عند مخالفة تطبيقه من جهة الإدارة.

١٠- لابد من القيام بخطوات معينة بالاشتراك مع جميع الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها لتحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

التوصيات :

١- رفع كفاءة الجهاز الإداري في الدولة وتحسين نظم الأجور والمرتبات والمعاشات وعدم تعيين عمالة فوق طاقة واستيعاب الجهاز الإداري في الدولة.

٢- تفعيل مبدأ الشفافية للعمل على مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

٣- دعم التعليم ونشر الوعي والاهتمام بشكوى المواطنين.

٤- العمل على استقلال السلطة القضائية لضمان فاعليتها ونزاهتها في التصدي لجرائم الفساد.

٥- الاستمرار في الإصلاح السياسي والاقتصادي للحد من الفساد.

٦- تعزيز نظم المساءلة وتطويرها ووضع عقوبات رادعة للمخالفين.

٧- وضع قوانين لحرية الإعلام وحرية تداول المعلومات والتأكيد على دور الإعلام والصحافة في الكشف عن الفساد.

٨- تفعيل دور الأخلاق والوازع الديني لدى الأفراد من خلال كافة وسائل الإعلام.

٩- تبني الدولة منهجا وطنيا لمكافحة الفساد عن طريق الاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة إليها من الدول الغنية.

١٠- يجب على الحكومات فرض إجراءات لمكافحة بؤر غسيل الأموال وقيام البنوك بإجراءات تضمن الكشف عن الأموال المنهوبة من عمليات فساد وردها إلى

مصادرها الأصلية بواسطة إجراءات قانونية تنظمها الدولة من خلال إصدارها لقوانين خاصة بذلك.

١١- تنمية العنصر البشري وإعطائه المزيد من الأهمية باعتباره أهم العناصر في تحقيق التنمية المستدامة.

١٢- سرعة تفعيل قرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠م بشأن استحداث قسمي المراجعة الداخلية والحوكمة وإصدار منشور يوضح الإجراءات العملية لتطبيق القرار والجزاءات المترتبة على عدم الالتزام به.

١٣- التنسيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية لتفعيل تطبيق اللامركزية لدفع عجلة التنمية.

١٤- تكثيف دورات تدريبية لجميع العاملين بالجهاز الإداري في الدولة.

١٥- عقد محاضرات دورية عن طريق إنشاء منصة الكترونية وكذلك عرض النشرات الدورية الصادرة عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

المراجـــع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

(١) مراجع عامة :

١- د/ أشرف محمد دوابه : الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج، القاهرة، دار السلام، ٢٠١٠م.

٢- د/ السيد أحمد محمد مرجان : دور الإدارة العامة الالكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠١٠م.

٣- د/ أنور أحمد رسلان : أصول الإدارة العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥م.

٤- د/ ثروت بدوي : تدرج القرارات الإدارية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م.

٥- جغرافية التنمية نخبة من خبراء التعليم، نماذج عالمية وتطبيقات عربية، طبعة أولى، القاهرة، الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م.

٦- د/ حمدي عبدالعظيم : عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، ٢٠١٧م.

٧- د/ رحمة أحمد عبدالشافي : الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية، دار الكتاب الحديث للنشر، ٢٠١٧م.

٨- د/ سامي الطوخي : النظام القانوني للحوكمة تحت ضوء الشمس، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م.

٩- د/ سليمان عبدالمنعم : ظاهرة الفساد، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام واتفاقية الأمم المتحدة، جمعية الشفافية الكويتية، بدون سنة نشر.

١٠- د/ سيد شوربجي عبدالمولى : الفكر الاقتصادي الإسلامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦م.

١١- د/ سيد محمد جاد الرب : الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، ٢٠١٠م.

١٢- د/ عبدالقوي على مصري : التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢م.

١٣- د/ عصام عبدالرازق العطية : القانون الدولي العام، الطبعة الرابعة، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٨٧م.

١٤- د/ عصمت عبدالله الشيخ : دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في تيسير وفاعلية العمل الإداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م.

١٥- د/ على السلمي : أسباب الإدارة، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.

١٦- عوض بن عوض سالم : العوامل المحددة لنمو الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة المصرية، مصر، ١٩٧٤م.

١٧- د/ محمد علي سويلم : حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٨- د/ محمد محمد إبراهيم : الإدارة، الأصول، المبادئ العلمية، ٢٠٠٦م.

١٩- د/ محمد محمد الجزار : المراقبة الداخلية، تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية، مكتبة عين شمس، بدون سنة نشر.

٢٠- د/ محمود عاطف البنا : العقود الإدارية، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧م.

(٢) الرسائل العلمية :

١- د/ نجلاء السيد المشد : التأجير التمويلي للمنقولات، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، كلية الحقوق جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه، ٢٠١٧م.

٢- د/ نرمين أبو العطا : حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

٣- د/ نهلة محمد أحمد : العلاقة بين الحوكمة والنمو الاحتوائي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠١٧م.

٤- د/ ماجدة عبدالشافي محمد : الإدارة المحلية في ضوء اللامركزية، رسالة دكتوراه.

٥- د/ محمد زكي على السيد : الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

٦- د/ هبة الطنطاوي الباز : التطورات الحديثة في الصناعات المصرفية واستراتيجية تمثل البنوك في مواجهتها، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٦م.

(٣) المجلات العلمية والدوريات :

١- باولو مورو : تأثير الفساد على النمو والاستثمار والانفاق الحكومي : تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد الاقتصادي لمحرره محميدلي آن، ترجمة محمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢- د/ رجب أحمد محمد ندا : حوكمة الشركات ومدى أهمية دورها في مواجهة الفساد المالي، بحث منشور في مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد ٣٦، عام ٢٠٠٨م.

٣- د/ رفعت العوضي : جوانب اقتصادية واجتماعية للفساد الاقتصادي، ندوة الفساد الاقتصادي، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، مارس ٢٠٠٠م.

٤- د/ عادل عبداللطيف : الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٩، بيروت ٢٠٠٤م.

٥- د/ عامر الكبيسي : الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، يونيو ٢٠٠٠م.

٦- د/ عبدالحكيم سيد إبراهيم سالمان : دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٢١، يناير ٢٠١٦م.

٧- د/ عطية حسن أفندي : الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، بحث مقدم لندوة الفساد والتنمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م.

٨- فريد عمر : الفساد وآثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي، ورقة مقدمة إلى حلقة حوكمة الشركات للحد من الفساد، الجزائر، ٢٠١٤م.

٩- كمال أمين الوصال : الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، مجلد ٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٩م.

١٠- د/ لطفي الأزهري : الفساد الاقتصادي، مفهومه وأسبابه وآثاره، ندوة الفساد الاقتصادي، الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي، ٢٢-٢٣ مارس ٢٠٠٠م، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل.

١١- د/ محمد فاروق عبدالمجيد : الجريمة المنظمة ووسائل الوقاية منها، أبحاث ندوة الوقاية من الجريمة المنظمة، أبو ظبي، كلية الشريعة، ٢٠٠٢/١٢/١٥م.

١٢- د/ محمد نصر محمد القطري : الحماية الجنائية من الفساد، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٥٠٨، ٢٠١٢م.

١٣- د/ محمود عبدالفضيل : مفهوم الفساد ومعاييره، بحث منشور في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٤- د/ معتصم محمد إسماعيل : دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ٢٠١٥م.

١٥- د/ نهلة أحمد أبو العز : تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في افريقيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٩ يوليو ٢٠١٥م.

١٦- د/ هشام مصطفى محمد سالم الجمل : الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، ٢٠١٤م.

(٤) المؤتمرات :

١- د/ حسين عبده الماحي : حوكمة الشركات وقاية من الإفلاس، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة المنصورة، أبريل ٢٠٠٩م.

٢- د/ حسين محمود حسن : الإطار القانوني والمؤسسى لمكافحة الفساد الإداري في مصر (دراسة تشخيصية تحليلية) بحث مقدم ضمن بحوث وأوراق المؤتمر السنوي بعنوان "استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" يوليو، ٢٠١٠م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٣- مؤتمر وزارة التخطيط والمتابعة المصرية مع الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية و البيئية في القاهرة ٢٠١٦/١٠/١٤م.

٤- مؤتمر يوم الخدمة المدنية حيث أوضح وزير التنمية المحلية أن تطبيق اللامركزية بشكل حقيقي تم تطبيقه على أرض محافظتي قنا وسوهاج وذلك من خلال برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر والممول جزئياً من البنك الدولي ومساهمة من الحكومة المصرية.

(٥) قوانين وأحكام وتقارير :

١- الجريدة الرسمية للقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩م وذلك بربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩م.

٢- الدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م.

٣- الفقرة الأولى من المادة ٦٨ من الدستور المصري.

٤- المركز اليمني لقياس الرأي العام، سلسلة أدلة الدولة المدنية، سيادة القانون

٥- تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ تحت عنوان مستقبلنا المشترك.

٦- حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٥٩٠ س٥١ قضائية.

٧- حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٩٤٣٩ لسنة ٦٧ق.

٨- حكم محكمة القضاء الإداري في كفر الشيخ ٢٠١٤/٣/١٥م.

٩- قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ نص المادة الثانية منه.

١٠- م٥ من القانون رق ١١٨ لسنة ١٩٦٤ والخاص بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

١١- م ١٧ من قانون الخدمة المدنية.

١٢- نص القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م.

*** المواقع الالكترونية :**

1- https : // ar. m. wikipedia. org.

2- www. cipe. org.

3- https : // www.cipe.arabia.org.

4- https : // egypt. un.org.

5- https : // europa. eu'/ capa city 4d ev/file/17413/download? taken.

6- www.flaw.ebu.eg.

7- https : // www.mewa-gov.sa.

8- https : // mawdoo3.com.

9- https : // www.oecd.org.

10- https :// web.orchive.org/web/20160327/113927.

11- www.transparency,org.

12- https:// www.un.org/en/section.

13- https: // www.uresco.org/17-6-2018.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Christenbroghag, Development durable, responsibilities societal des enterprises. Conres international avec durable en action. 2004.p. 3.

2- Ecological Sciences for sustainable Development https://www. Unesco.org 17-6-2018.

3- Methods and implementation, World Bank Technical, Paper No., 88, Washington, D.C, The World Bank.

4- The obald, Corruption, Development. And under development (Durham, North Carolina, Duke University press 1990) pp.23-67.

5- UNEP Green Economy website : https:// Europa. eu'/capacity 4dev/file/17413 download 2 taken.

6- United Nations Environment Program. https:// web-orchive-org/web/ 20160327/113927.